I- مفهوم التحليل الاقتصادي:

التحليل الاقتصادي منهج علمي للبحث وأسلوب منطقي للدراسة الاقتصادية، من خلاله يمكن تفسير العوامل المؤثرة في سلوك الظواهر الاقتصادية، ويمدّنا بالأدوات المنطقية المختلفة التي يتمّ استخدامها لاستنتاج النظريات الاقتصادية المختلفة، فإن كانت النظرية تمثل الخلاصة فإن التحليل يمثل منهاج البحث.[80]

II- أهداف التحليل الإقتصادي:

يتركّز التحليل الاقتصادي حول مشكلة عامة هي كيف يتمّ توزيع الموارد المالية والبشرية، وكيف يتمّ تحقيق التناسق بين الخطوات اللاّزمة لهذا التوزيع وذلك بغرض إشباع حاجات الأفراد، ولهذا تتمثّل أهداف التحليل الاقتصادي في:[81]

- نتيجة تزايد حاجات الأفراد وتنوّعها وفي ظل الندرة النسبية للموارد، أصبح أحد الأهداف الأساسية للتحليل الاقتصادي هو ايضاح كيف تعمل المؤسسات الاقتصادية في توزيع موارد المجتمع، وكيف يتمّ التنسيق في توزيع هذه الموارد حتى يمكن إشباع حاجات الأفراد.

- يهدف التحليل الاقتصادي إلى تقييم الكفاءة التي تعمل بها المشروعات الاقتصادية من أجل توزيع الموارد وتنسيق هذا التوزيع وذلك بغرض إشباع رغبات المستهلكين. حيث أنّ الرفاهية الاقتصادية تكون بعد تحقيق أفراد المجتمع لأكبر اشباع ممكن وذلك عن طريق استخدام الموارد أحسن استخدام، وتوزيعها على الاستعمالات المختلفة.

- المساعدة في رسم السياسة العامّة، حيث أنّ التحليل الاقتصادي لا يقتصر على إيضاح كيف يعمل النظام الاقتصادي بل يوضّح كيف يعمل بنجاح.

III- أنواع التحليل الاقتصادي:

يمكن تقسيم التحليل الاقتصادي وفق عدّة معايير تتمثّل في:[82]

III-1: أنواع التحليل الاقتصادي حسب معيار الحجم: وحسب هذا المعيار يمكن تقسيم التحليل الاقتصادي إلى:

III-1-1: التحليل الجزئي: ويسمى أيضا بالتحليل الوحدوي، وهو التحليل الذي يقوم على أساس دراسة الوحدات الاقتصادية الصغيرة التي تمثل النشاط الاقتصادي، أي الدراسة في هذه الحالة قائمة على أساس دراسة الوحدات الصغيرة مثل سلوك المستهلك والمؤسسة.

III-1-2: التحليل التجميعي أو الكلي: وهو التحليل القائم على أساس دراسة الاقتصاد الوطني في مجموعة أي النظر إلى المجتمع ككل، حيث تتمّ دراسة الدخل الوطني أو الإنتاج الوطني للمجتمع ودراسة العناصر المكوّنة لهذا الدخل. ومن أمثلة الدراسات التجميعية أو الكلية دراسة مشكلة البطالة، دراسة الاستهلاك، والإستثمار، والإدخار على المجتمع ككل.

III-2: أنواع التحليل الاقتصادي حسب معيار الشمولية: وحسب هذا المعيار يمكن تقسيم التحليل الاقتصادي إلى:

III-2-1: التحليل الجزئي: وهو يقوم على أساس تحليل ظاهرة معيّنة مع افتراض بقاء الأشياء الأخرى على ما هي عليه.

III-2-2: التحليل الشامل: وهو التحليل القائم على أساس دراسة جميع العوامل التي تتغيّر في وقت واحد، ويعتمد هذا النوع من التحليل على المعادلات الرياضية.

III-3: أنواع التحليل الاقتصادي حسب معيار الزمن: وحسب هذا المعيار يمكن تقسيم التحليل الاقتصادي إلى:

III-3-1: التحليل الساكن: وهو التحليل الذي لا يكون لعامل الوقت أي أثر في الدراسة، فهو التحليل القائم على أساس الدراسة في لحظة معينة. فعند دراسة أثر السعر على الكمية المطلوبة فإنّنا لا نأخذ في اعتبارنا سوى أثر السعر في لحظة معيّنة ولا نهتم بالسعر في الماضي أو في المستقبل.

III-3-2: التحليل الساكن المقارن: هو الذي يتناول دراسة حالة التوازن والانتقال إلى حالة توازن أخرى دون أن يتعرض إلى العوامل التي تؤثر في الظواهر الاقتصادية خلال فترة الانتقال من حالة التوازن الأولى إلى حالة التوازن الثانية.

III-3-3: التحليل الحركي أو الديناميكي: وهو عكس التحليل الساكن، أي هو التحليل الذي يأخذ في اعتباره عامل الزمن.

III-4: أنواع التحليل الاقتصادي حسب معيار الغرض المقصود من التحليل: وحسب هذا المعيار يمكن تقسيم التحليل الاقتصادي إلى:

III-4-1: التحليل القائم على أساس النظرية الوضعية: وهذا النوع من التحليل ينظر إلى الظواهر الاقتصادية كما هي في الواقع. وهذا النوع من التحليل يعبّر عمّا يجب فعله للتأثير في هذه الظواهر على أساس المبادئ والقواعد والأصول الاقتصادية وذلك بغضّ النظر عمّا إذا كانت الأهداف مقبولة اجتماعيا أو غير مقبولة.

III-4-2: التحليل القائم على أساس معيار يهتم بتقييم الكيفية التي يعمل بها النظام الاقتصادي ومقارنته بمعايير معينة: وهنا يظهر الجدل القائم فيما إذا كان التحليل الاقتصادي يتضمن اقتراح السياسات الاقتصادية، فهناك وجهة نظر ترى أنّ اقتراح السياسة لا يعتبر جزءا من التحليل الاقتصادي العلمي، ذلك لأنّ مثل هذه الاقتراحات لا بدّ وأن تكون قائمة على أساس الحكم القيمي، أمّا وجهة النظر الأخرى فترى أنّ الاقتصاديين لهم خبرة في التحليل الاقتصادي ممّا يجعلهم في مركز مناسب لاقتراح السياسات، وهذا ما نجده في الواقع عموما حيث نجد الاقتصاديين دائما يقدّمون مقترحات لمواجهة مشكله اقتصادية معيّنة.

IV- أدوات التحليل الاقتصادي:

إذا كان هدف النظرية الاقتصادية (علم الاقتصاد) هو وضع القوانين الاقتصادية التي ترشدنا لتحقيق الرفاهية الاقتصادية، فإنّ هدف التحليل الاقتصادي هو وضع الأدوات التي تمكّننا من فهم طبيعة العلاقات الاقتصادية المتشابكة، ويعتمد التحليل الاقتصادي عموما على أربع أدوات رئيسية يمكن اختصارها كما يلي:[83]

IV-1: الأداة الوصفية اللفظية: لقد شاع استخدام أدوات التحليل الوصفية اللفظية في النظرية الاقتصادية عندما كانت العلاقات الاقتصادية بسيطة غير معقدة، حيث تعتمد تلك الأداة في إيضاح العلاقات والظواهر والمتغيرات الاقتصادية على المنطق اللفظي.

وأسلوب التحليل اللفظي له مزايا عديدة، فهو أكثر قبولا لكثير من الدارسين خاصة من لا يفضلون التحليل الرياضي، كما أنّ هذا الأسلوب يمكن أن يؤدّي نفس مهمة التحليل الرياضي وبنفس الكفاءة ولكن ذلك في حالة النماذج الأولية التي لا تحتوي على العديد من المتغيرات. ولكن استخدام هذا الأسلوب يصبح أكثر صعوبة وتعقيدا عند محاولة تفسير النماذج التي تحتوي على عدد أكبر من المتغيرات، وقد يصبح عديم الفائدة تماما في النماذج الأكثر شمولا.[84]

ولهذا يمكن القول على أنّ هذه الأداة غير دقيقة بالقدر الكافي للتعبير عن العلاقات الاقتصادية المختلفة التي تنطوي عليها النظرية الاقتصادية.

IV-2: الأداة الرقمية: وتعتمد تلك الأداة في إيضاح العلاقات والظواهر والمتغيرات الاقتصادية على التحليل الإحصائي باستخدام الأرقام ودلالتها، فعلى سبيل المثال يمكن التعبير عن قانون الطلب أي العلاقة بين السعر والكمية المطلوبة مع ثبات العوامل الأخرى من خلال جدول الطلب، وهو جدول يعبّر بالأرقام عن وجود علاقة عكسية بين السعر والكمية المطلوبة.[85]

IV-3: الأداة الهندسية البيانية: وتعتمد هذه الأداة على الأشكال والرسومات البيانية للتعبير عن العلاقات والظواهر والمتغيرات الاقتصادية. كأن يعبّر عن جدول الطلب باستخدام ما يسمّى منحنى الطلب وذلك لإيضاح العلاقة العكسية بين السعر والكمية.[86]

ويلاحظ أنّ التحليل البياني له قوة جذب خاصّة في أنّه يمثل عرض تصويري للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية، ويجد الكثير استحسانا للعلاقة بين متغيرين عند عرضها في رسم بياني عنه في صورة معادلة جبرية، لكن ما يأخذ على التحليل البياني هي عدم قدرته على تصوير الحالات التي تزيد عدد المتغيرات فيها عن ثلاثة.[87]

IV-4: الأداة الرياضية القياسية: وهنا يستخدم المنطق الرياضي في إيضاح العلاقات والظواهر والمتغيرات الاقتصادية، وقد شاع استخدام هذه الأداة في التحليلات الاقتصادية الحديثة وأصبحت تمثل فرعين من فروع علم الاقتصاد هما الاقتصاد الرياضي والاقتصاد

القياسي. وهكذا تتطور التعبيرات الرياضية والقياسية للنظرية الاقتصادية حتى نصل إلى تكوين النماذج الاقتصادية بكلّ أبعادها فيما يسمى بالاقتصاد القياسي.[88]

ومن مزايا الأسلوب الرياضي، أنّه يدعّم التحليل بالمنطق والدقة ويمكّن من عمل التعميمات خاصّة في المراحل التحليلية المتقدمة والتي تتناول النماذج ذات المتغيرات الكثيرة حيث تزداد العلاقات بينها تشابكا وتعقيدا.[89]

وهكذا يلاحظ تعدّد الأدوات المستخدمة في إيضاح النظرية الاقتصادية المكونة لعلم الاقتصاد والمهم أن نشير إلى أنّه لا يوجد تعارض بين تلك الأدوات بل يوجد تكامل، وتشترك جميعا في تعميق فهم واستيعاب النظرية الاقتصادية.[90]